حروفه أصلية، والمزيد ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية. وتستوجب **التمييز بين نوعين من الأصل المجرد من حروف الزيادة : السالم** (وهو الخالي من التضعيف والهمز والاعتلال) **وغير السالم** (الذي يكون مضعفا أو مهموزا من ناحية، وصحيحا أو معتلا من ناحية أخرى). **وتفرق قواعد الصرف العربي بين الأصل ثلاثي الحروف الأصلية (مع التركيز على التمييز فيه بين السالم وغير السالم) وبين الأصل رباعي الحروف الأصلية (مع إهمال التمييز فيه بين السالم وغير السالم).**

وتقرر طريقتنا الجديدة في دراسة تصريف الأفعال أن الأصل في التصرف صيغة فعل الأمر العامة للشخص الثاني (التي تتطابق صوتيا مع صيغة أمر المفرد المذكر). وينقسم فعل الأمر الأصل في التصرف إلى مجرد ومزيد. ولفعل الأمر المجرد **خمسة أنماط من حيث عدد الصوامت التي يتألف منها** هي :

1 ــ **ثلاثي الصوامت**، وله ثلاثة أوزان (اُفْعُل، اِفْعِل، اِفْعَل)

2 ــ **رباعي الصوامت**، وله وزن واحد (فعْلِل)

3 ــ **ثنائي الصوامت المضعف**، وله وزنان (اُفْعُعْ، فُعّ)

4 ــ **ثنائي الصوامت غير المضعف**، وله ستة أوزان (اُفْعُ، اِفْعِ، اِفْعَ، فُعْ، فِعْ فعْ).

5 ــ **أحادي الصوامت**، وله وزن واحد (فِ)

وتظهر الأوزان التي حددناها **في كل نمط عدد المقاطع الصوتية التي ينطق فيها فعل الأمر ونوع كل مقطع. وقد مكننا هذا المنطلق الصوتي من الانعتاق من التمييز بين الأصل السالم وغير السالم.** واستطعنا بالتالي **التخلص من صعوبة القواعد التي قررها الصرفيون فيما يتعلق بالأصل المضعف والمهموز والمعتل بأنواعه.**

2.4. وعلى الرغم من **تقييمنا الايجابي لجهد الأستاذ دانيال ريغ في «كتاب التصريف»**[8] الذي حاول فيه ــ كما ذكر في المقدمة ــ تبسيط قواعد الصرف العربي عن طريق تقديمها (في جداول منظمة واضحة بسيطة الاستعمال)، فإننا نؤكد أن **طريقتنا أبسط وأكثر جدوى لأنها تقدم قواعد صوتية اشتقاقية تبين كيف تولد نظام تصريف الأفعال في العربية واكتمل انطلاقا من صيغة فعل الأمر العامة للشخص الثاني (التي تتطابق صوتيا مع صيغة أمر المفرد المذكر)**

وسنعرض **القواعد الاشتقاقية الجديدة لتصريف الأفعال العربية من جميع الأنماط والأوزان بالنسبة للأصول المجردة والمزيدة في كتاب** سنصدره قريبا (إن شاء الله) وعنوانه «**طريقة جديدة في دراسة تصريف الأفعال في العربية**» يشتمل على جداول تفصيلية لتصريف الأفعال وفق القواعد الاشتقاقية حسب نظريتنا الصوتية الجديدة في دراسة بنية اللسان العربي.

* * *

(8) إصدار مكتبة ميزونوف، لاروس ــ باريس 1984.

ظاهرة النوادر في اللغة
بحث في الماهية

د. حسن محمد تقي سعيد

محاضر في جامعة السابع من أبريل/الزاوية

من الظواهر اللغوية التي لقيت اهتماما كبيرا من قبل اللغويين العرب ظاهرة النوادر وتتجلى هذه العناية من خلال عدة مظاهر. منها قدم التأليف فيها فقد نقل ابن النديم أن أول من ألف كتابا في النوادر هو أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ).

ومنها كثرة اللغويين الذين ألفوا فيها كتبا كاملة، فما كاد القرن الرابع الهجري ينتهي حتى تجاوزت الكتب المؤلفة فيها الثلاثين، فضلا عما ألّف بعد ذلك التاريخ. لكن من المؤسف أن أغلب هذه الكتب قد فقدت. ولعل أهم ما وصل إلينا منها كتب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري (ت 215هـ) والنوادر لأبي مسحل الأعرابي(ت 240هـ) وذيل النوادر لأبي علي القالي (ت 356هـ).

هذا فضلا عن اللغويين الذين خصصوا فصولا في كتبهم للنوادر. منهم ابن عبد ربه (ت 308هـ) في العقد الفريد، ومحمد سلامة القضاعي في دستور معالم الحكم ومكارم الشيم.

لكن على الرغم من هذه الكثرة الكاثرة في الكتابة في هذه الظاهرة، فإنها لم تسعفنا في تحديد هذا المصطلح فقد اقتصرت الكتب التي وصلت إلينا على وصف المفردات بأنها من النوادر اللهم إلا بعض المصادر اللغوية العامة التي حاول مؤلفوها تعريف ماهيته. لكن جهدهم هذا لم يفِ الموضوع حقه.

أما الباحثون المحدثون فقد حاولوا أن يسدوا هذا النقص في دراسة القدماء فقد عنوا في بيان ماهية هذه الظاهرة. ولعل أفضل هذه المحاولات هي التي قام بها كل من الدكتور عزة حسن في مقدمة تحقيقه لكتاب النوادر لأبي مسحل الأعرابي والدكتور محمد عبد القادر أحمد في مقدمة تحقيقه لكتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري لكن على الرغم من الجهد المبذول في دراستيهما، فإني أرى أن الموضوع مازال بحاجة إلى مزيد جهد للوصول إلى رأي كاشف عن حقيقة هذه الظاهرة ومبين لماهيتها.

ومن المفيد قبل الخوض في تفاصيل ما يعنيه

اللغويون من مصطلح النوادر أن أتطرق إلى معناها اللغوي.

جاء في كتاب العين للخليل بن أحمد (ت 175هـ) «ندر الشيء إذا سقط، وإنما يقال ذلك لشيء من بين شيء، أو من جوف شيء، وكذلك نوادر الأشياء تَنْدُر»[1].

ولا تكاد تختلف المعاجم اللغوية الأخرى عما جاء في كتاب العين[2].

أما اللغويون القلائل الذين حاولوا تعريف النوادر فإن تعريفاتهم مختلفة. فمنهم من عرف النوادر بالغموض، وآخر بمخالفة القياس. وثالث بالقلة سواء في الاستعمال أم في الوجود باللغة وكما يأتي :

1 ــ الغموض: فقد جاء في أساس البلاغة للزمخشري (ت 528هـ) «وهذا كلام نادر غريب خارج عن المعتاد»[3]. وإذا ما عرفنا أن الزمخشري قد بين معنى الغريب بالغامض. فيكون معنى النوادر عنده ما غمض من الكلام وخرج عن المعتاد.
ولم يوضح ما يعنيه بقوله وخرج عن المعتاد بالضبط، وأغلب الظن أنه يقصد به ما خرج عن الكلام الشائع المستعمل.

ولا شك أن تعريف الزمخشري هذا ينطبق على قسم كبير من الكلمات النادرة لكنه لايشملها كلها لوجود كلمات نادرة غير غامضة المعنى ولاقليلة الاستعمال، أمثال كلمتي (المُنْخُل) و(المُكْحُلة) فقد جعلهما كل من أبي مسحل الأعرابي (ت 240هـ) وابن السكيت (ت 244هـ) والتبريزي من النوادر[4]. يضاف إلى ذلك أن مفردات كثيرة من النوادر لم يحاول اللغويون بيان معناها[5] لوضوحه أو لكون المعنى غير دخيل في جعلها نادرة.

2 ــ مخالفة القياس : عرف ابن منظور النوادر بما «شذ وخرج عن الجمهور»[6] وقد ذهب إلى ذلك أيضا الفيروز آبادي والتهانوي[7].

وينطبق هذا الرأي على عدد من النوادر. منها قولهم مَجَلَتْ تَمْجُل، والقياس الشائع في كلام العرب مَجِلَتْ تَمْجَل[8]. وقولهم (عَطَسَ يَعْطُس) والقياس (عَطِسَ يَعْطِس)[9] وهناك أمثلة أخرى كثيرة[10].

وإذا انطبق هذا التعريف على قسم من الكلمات. فإنه لايشملها كلها. فقد وردت كلمات نادرة جارية وفق القياس. مثال ذلك ما جاء في كتاب النوادر لأبي مسحل «ويقال سمّ ذُعَافٌ، وعُذَافٌ، وذُوَافٌ، وزُوَافٌ، وزُوَامٌ، على مثال فُعَال كله ... سمٌّ قاتل»[11].

فكل هذه الكلمات جاءت وفق القياس ومع ذلك فهي نوادر. ومن ذلك أيضا «يقال ماءَرَتْنِي الأرضُ، على مثال فَاعَلَتْنِي مُمَاءَرَةً مثل وَافَقَتْنِي مُوَافَقَةً، ومِئاراً مثل وِفَاقاً. وكل ما كان من المفاعلة فهو هكذا»[12].

فماءرتني موافقة للقياس وهي نادرة. وهناك أمثلة أخرى جارية وفق القياس[13]. وقد فطن إلى ذلك الشريف الجرجاني[14].

3 ــ القلة في الوجود أو الاستعمال : ذهب ابن هشام (ت 761هـ) إلى أن النادر «أقل من القليل»[15] ولم يوضح ما يقصده من القلة. هل هي في الاستعمال أو في الوجود ؟ أي هل أن النوادر التي يقل استعمالها أو التي يقل وجود أمثالها في اللغة ؟. وعلى الرغم من أن المعنيين يلتقيان في مفردات عديدة ــ فغالبية المفردات التي يقل استعمالها تكون قليلة الوجود، وكذا العكس ــ فإنه توجد كلمات قليلة المثيل في اللغة، وهي شائعة إلى حد ما في الاستعمال. ولعل أوضح مثل على ذلك، ما نجده في بعض كلمات الأضداد. فالأضداد كما نعلم قليلة الوجود في اللغة[16]. أي أن عدد كلمات الأضداد قليلة جدا

بالقياس إلى كلمات الظواهر اللغوية الأخرى. فضلا عن الكلمات الباقية في اللغة. ومع ذلك فإن بعض هذه الكلمات مستعمل، وبخاصة عند من درس اللغة، أمثال كلمة مولى: للعبد والسيد. والظن: للشك واليقين.

وقد ذهب الدكتور عزة حسن[17] والدكتور محمد عبد القادر أحمد[18] والدكتورة خولة الهلالي[19] إلى أن الأساس في الكلمات النادرة قلة الاستعمال. واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بأمثلة من النوادر. وأنا أضيف أن هناك أمثلة أخرى تجري وفق ما ذكروه، لكن هناك أمثلة غيرها تخالف ذلك.

فقد جاء في إصلاح المنطق «وما كان على مِفْعَل ومِفْعلة فيما يعتمل فهو مكسور الميم نحو مِخرز ... إلا أحرفا جاءت نوادر بضم الميم وهي مُسْعُط وكان القياس مِسْعَط، ومُنْخُل، ومُدُقّ ومُكْحُلَة»[20] وليس من المعقول أن تكون كلمتا المنخل والمكحلة قليلتي الاستعمال، لأنهما تدلان على آلات تستعمل يوميا في البيت سابقا وقد تستعمل حاليا أيضا.

ذهب الجرجاني والتهانوي إلى تعريف النوادر بما قل وجوده في اللغة[21]. وهما بذلك مصيبان إلى حد ما، ويؤيد رأيهما بعض الأمثلة من ذلك «يقال همٌّ دُخَّلي، وحَجَرٌ صُلَّبي، وإبلٌ سُمَّهى على فُعَّلَى لم يجيء في الكلام غيرها»[22]

ومن ذلك أيضا ما نقله ابن السكيت عن الكسائي قوله لا يأتي من المذكر (مَفْعُل) بضم العين إلا حرفان نادران هما مَكْرُم جمع مَكرمة ومَعْون جمع مَعونة[23].

ونقل ابن قتيبة عن الفراء أنه سمع كلمتين فقط جاءت في اللغة العربية على وزن (مَفْعِل) هما مَأْقِي العين، ومَأْوِي الابل[24].

وهذه الأمثلة صريحة بأن الكلمات النادرة يوجد أمثالها قليل في اللغة. لكن المشكلة مازالت قائمة، مادامت قلة وجود الكلمات في اللغة ليست مقتصرة على النوادر. إذ تشمل الأضداد كما ذكرنا.لذا لابد من إضافة قيد آخر إلى التعريف، يخرج به مثل الظاهرة المذكورة، وهو مايتعلق بتركيب بنية الكلمة. فتكون النوادر هي الكلمة التي يقل وجود مثيلها في اللغة لتركيب خاص في بنيتها. سواء خالفت القياس وهو الأكثر، أم جاءت وفقه، وسواء قل استعمالها في اللغة، وهو الغالب أم لا. وسواء كانت تحمل دلالة غامضة أم واضحة.

فلا شك أن الكلمات النادرة التي تحمل دلالات غامضة تكون قليلة الوجود بالنسبة إلى عموم كلمات اللغة وكذا الكلمات النادرة المخالفة للقياس ومثلها المفردات التي هي قليلة.

الهوامش

(1) العين (ندر) 21/8

(2) انظر مادة (ندر) في تهذيب اللغة 65/14 والصحاح 825/2 وأساس البلاغة 431/2 ولسان العرب 52/7 والقاموس المحيط 145/2

(3) أساس البلاغة (ندر) 431/2

(4) انظر النوادر لأبي مسحل 87/1 طبعة دمشق سنة 1961 أو إصلاح المنطق 218/1 طبعة القاهرة سنة 1956 وتهذيب إصلاح المنطق 506، طبعة بيروت سنة 1983م

(5) انظر النوادر في اللغة 306 و313 و314 والنوادر لأبي مسحل 45/1 و87 وإصلاح المنطق 218/1 و220 وأدب الكاتب 617 و618 طبعة ليدن سنة 1900م وغيرها.

(6) لسان العرب (ندر) 53/7.

(7) انظر القاموس (ندر) 145/2 وكشاف اصطلاحات الفنون 510/2 طبعة الهند سنة 1862م.

(8) انظر النوادر في اللغة لأبي زيد 473.

(9) المزهر للسيوطي 215/1 طبعة القاهرة سنة 1958م.

(10) انظر إصلاح المنطق 218/1 و220 و222 وأدب الكاتب 617 و618 وتهذيب إصلاح المنطق 506 و507 والمزهر للسيوطي 238/1 وغيرها.

(11) النوادر34/1.

(12) النوادر لأبي مسحل 124/1.

(13) انظر إصلاح المنطق 221/1 وتهذيب إصلاح المنطق 512.

(14) انظر التعريفات للجرجاني 125 طبعة تونس سنة 1971م.

(15) المزهر للسيوطي 234/1.

(16) انظر الأضداد لقطرب 244 طبعة ألمانيا سنة 1931م والأضداد لابن الأنباري ؛ طبعة الكويت سنة1960م.

(17) انظر مقدمة النوادر لأبي مسحل الأعرابي 21/1.

(18) انظر مقدمة النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري 54.

(19) انظر دراسة لغوية في أراجيز رؤية 86 طبعة بغداد سنة 1982م.

(20) إصلاح المنطق 218/1وانظر النوادر لأبي مسحل 87/1 وتهذيب إصلاح المنطق 506.

(21) انظر التعريفات 125 وكشاف اصطلاحات الفنون 741/1.

(22) النوادر لأبي مسحل 45/1.

(23) انظر إصلاح المنطق 222/1 ــ 223.

(24) انظر أدب الكاتب لابن قتيبة 618.

دلالة صيغة الفعل وبِنْيَتِه

د. محمد خليفة الأسود
جامعة السابع من أبريل ـــ
قسم اللغة العربية / الزاوية

مقدمة

هدف هذا البحث توضيح معنى الفعل وذلك عن طريق التفريق بين صيغة الفعل وبنيته فللفعل صيغ أساسية أطلق عليها الصرفيون اصطلاح «صيغ الفعل الثلاثي أو الرباعي المجرد» ومعاني هذه الصيغ ودلالاتها تعتبر القواعد والأسس لمعاني بنية الفعل. فالصيغة في الفعل بالنسبة للبنية كالأساس بالنسبة للجدران والسقف في البيت. لنأخذ مثلا الفعل الآتي : نقل، ينقل، سينقل، لم ينقل، لما ينقل، لن ينقل، قد نقل، نَقَّل، سيكون قد نَقَلَ. في هذه الأمثلة نجد أن هناك فرقا واضحا من ناحية المعنى بين المثالين الأولين: نَقَلَ يَنْقُلُ وبين الأمثلة الأخرى فالصيغتان «نقل ينقل» تمثلان أقل ما يمكن أن يأتلف منه الفعل من حيث عدد الحروف وتمثلان نواة المعنى الفعلي من حيث الدلالة لهذا أطلقنا عليهما «صيغة الفعل» للتفريق بينهما وبين الأمثلة الأخرى التي تحتوي على صيغة الفعل وزيادة لمعنى، ونظرا لأن هذه الزيادة قد أضيفت إلى الصيغة فزادتها معنى مغايرا لمعناها الأول ـــ على حد قول النحاة الزيادة في المبنى تدل على الزيادة في المعنى ـــ أطلقنا عليها «بنية الفعل». وسيأخذ هذا البحث مسارين : أحدهما تحديد صيغة الفعل وبيان دلالتها وثانيهما تحديد بنية الفعل وتوضيح معانيها ودلالاتها للوصول إلى الهدف المنشود وهو بلورة الفعل في اللغة العربية دلاليا.

(1) معنى الدلالة

تطلق الدِّلالة والدَّلالة ويراد بها الدليل البين ورد في المخصص «دليل بين الدِّلالة والدَّلالة»(1) ويطلق هذا اللفظ ويراد به توجيه الشيء الوجه الصحيح قال صاحب القاموس «دله على الطريق

(1) المخصص. ابن سيده. السفر الخامس، دار الفكر بيروت، 1978، ص 90.

دلالة ودُلولة فاندل سدده إليه»[2] ويقصد بها الهداية كما ورد في مختار الصحاح «دلّه على الطريق يدله بالضم دلالة بفتح الدال وكسرها ودُلولة بالضم»[3] وقال الله تعالى «وحرمنا عليه المراضع من قبل فقالت هل أدلكم على أهل البيت يكفلونه لكم وهم له ناصحون» فمعنى أدلكم أرشدكم وأهديكم، فالدلالة في اللغة يقصد بها الهداية وبيان الشيء ونظرا لأن اللفظ يدل على معناه ويهدي السامع إليه فقد سميت العلاقة بين اللفظ والمعنى دلالة، وتفسر الدلالة الآن على أنها «دلالة الألفاظ على معانيها الموضوعة بإزائها كدلالة السماء والأرض والجدار على مسمياتها»[4] ومنذ العشرينيات من هذا القرن أصبحت «الدلالة» اصطلاح يطلق على علم المعنى «Semantics» ويراد بلفظ الدلالة عند الاطلاق العام دراسة المعنى المشار إليه بالرمز والرمز قد يكون كلمة أو أي وسيلة من وسائل الاتصال والتفاهم ولهذا فقد تفرع هذا العلم إلى ثلاثة فروع رئيسية هي :

أ ــ علم الدلالة اللغوي وهو فرع من علم اللغة العام ويهتم بدراسة المعنى في اللغة وذلك من حيث علاقة المفردات اللغوية والمركبات الاسنادية «الجمل» بالمعنى.

ب ــ علم دلالة الرمز ويختص هذا العلم بتكوين قواعد دلالية للغة المستعملة في العلوم وقد تطور هذا العلم على يد العالم رودلف كرناب (1891 ــ 1970).

ج ــ علم الدلالة العام. ويهتم هذا الفرع بدراسة المعنى وتأثيره في السلوك الانساني وقد أسس هذا العلم ألفرد هادنبك (1879 ــ 1950).

وكل فرع من فروع علم الدلالة يهتم بدراسة العلاقة بين الرمز والمدلول والرمز في علم الدلالة اللغوي هو اللفظ والمدلول هو المعنى واللفظ إما أن يكون اسما أو فعلا أو حرفا فالاسم مادل على ذات مثل «أسد» أو على معنى مثل «علم» غير مقترن بزمان، أما الحرف فهو ما لا يدل على معنى في نفسه وإنما يظهر معناه بتعلقه بغيره كتعلق حروف الجر واختصاصها بالأسماء إذ لا يظهر معناها إلا في الأسماء وكتعلق واختصاص أدوات الجزم بالأفعال لأن معناها لا يتصور إلا في الفعل وكتعلق حرف الاستفهام «هل» واختصاصه بالجملة لأن الاستفهام لا يكون إلا بجملة أما معنى الفعل فهو ما سيظهر لنا من خلال تتبعنا لتحليله وتصنيفه دلاليا.

(2) حد الفعل

الفعل لفظ على حدث وزمان قال سيبويه «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع»[5] وحدده ابن الحاجب بقوله «الفعل ما

---

(2) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر. 1952 مادة «دس».

(3) مختار الصحاح

(4) لمزيد من الاطلاع أنظر :

The New Encyclopedia Britannica. «semantics». Helen Hemingway Benton, publisher. 1973 - 1974. London.

Funk and waGnalls New Encyclopedia. «semantics» by Funk and wagnalls, inc, U.S.A.

Semantics. vol. 1. John Lyons. «Introduction» cambridge university press. 1977.

(5) الكتاب. ج 1، تحقيق عبد السلام هارون. دار القلم. القاهرة 1966. ص 12.

دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة»[6] ويرى الزمخشري أن «الفعل مادل على حدث اقترن بزمان»[7] فهذه الحدود كلها تشير إلى اشتمال الفعل غالبا على معنيين هما الحدث والزمن، فالحدث شيء محسوس بأحد الحواس كالكسر والتحرك والقطع والانتقال فنقول عند صوغ الفعل منها : «كسر» «تحرك» «قطع» «انتقل» وأما الزمن فيمكن تحديده مبدئيا بقولنا هو توقيت الحدث بواسطة لفظ الفعل أو ما يضاف إلى لفظ الفعل من أدوات محددة للزمن مثل «لن» و «لم».

وقد فسر ابن يعيش الزمن اللغوي بالوقت في الواقع خارج اللغة وهو المحدد بواسطة دوران الفلك فقال «لما كانت الأفعال مساوقة للزمان والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم بعدمه انقسمت بأقسام الزمان، ولما كان الزمان ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت بعد ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر فالماضي ما عدم بعد وجوده فيقع الاخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده[8]». غير أن ابن يعيش لم يفرق بين الزمن المشار إليه بصيغة الفعل والزمن خارج اللغة، فالأول صيغة أو بنية فعلية تشير إلى وقت حدوث الحدث بالنسبة للحظة التكلم أما الثاني فهو قياس الوقت عن طريق دوران الأرض حول الشمس وما ينبع ذلك من اختلاف الليل والنهار.

والجدير بالملاحظة هنا أن ما اشتهر بين النحاة من أقسام للفعل كالماضي والمضارع والأمر — إذا استثنينا منها الماضي — فهي ليست أقساماً للزمن في الفعل فمعنى المضارع المشابه أي الفعل المشابه لاسم الفاعل في حركاته وسكناته، واشتهر هذا الاصطلاح بين النحاة لأنه علة إعراب هذا النوع من الأفعال إذ الأفعال كلها مبنية والأصل فيها البناء.

أما الأمر فهو صيغة فعلية خاصة تدل على إنشاء الأمر وهو طلب حصول الفعل، كما أن هناك حروف خاصة تدل على إنشاء الاستفهام وإنشاء التمني، فالزمن ليس جزءاً من دلالة فعل الأمر ولذلك لم يذكر سيبويه في تعريفه السابق للفعل وإنما ذكره في معرض الحديث عن الاعراب والبناء فقال «والوقف قولهم اضرب في الأمر، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موضع المضارعة فبعد من المضارعة يعد «كم» و «إذ» من المتمكنة وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه افعل»[9].

لذلك يمكن القول بأن صيغ الفعل الدالة على الزمن في اللغة العربية هي صيغة الماضي وصيغة فعل الحال والاستقبال التي اشتهرت بين النحاة بالمضارع، وقد صرح بهذا التقسيم أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي حيث قال «الأفعال ثلاثة فعل ماض وفعل مستقبل وفعل في الحال يسعى الدائم، فالماضي ما حسن فيه أمس... والمستقبل ما حسن فيه غدا... وأما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ كقولك زيد يقوم الآن ويقوم غدا»[10]. وقصارى القول أن للفعل في اللغة العربية صيغتان زمنيتان هما

(6) **شرح الرضي على الكافية**. ج 1، تحقيق يوسف عمر، جامعة قاريونس. بنغازي. 1978، ص 30.

(7) **شرح المفصل**. ج 7، يعيش بن يعيش عالم الكتاب. بيروت. ص 2.

(8) المصدر السابق ج 8، ص 4.

(9) **الكتاب**. سيبويه. ج 1، ص 17.

(10) **الجمل**. أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي. وزارة المعارف الجزائرية. 1957. ص 22.

صيغة الماضي وصيغة الفعل المحتمل للحال والاستقبال.

(3) معنى الزمن والحدث

أ ــ الزمن «Tense»

الزمن هو توقيت الحدث بالنسبة للحظة التكلم «فعندما يستخدم المتكلم الفعل فهو يربط بين شيئين هما شخصيته وعلاقتها بما يوجد بالخارج أي أن الأساس في افهامه الآخرين بواسطة الفعل هو بيان شخصيته من حيث الوجود الزماني والمكاني وعلاقة هذا المحل بالحدث فيما إذا كان تاما أو غير تام والنقطة المحددة للوجود الزماني عند استعمال الفعل هي «الآن» كما أن النقطة الأساسية في تحديد الوجود المكاني هي «هنا» والذي يهمنا في دراسة الزمن هو النقطة الأساسية في الوجود الزماني وهي المعبر عنها بلحظة التكلم وهي النقطة التي ينطق فيها المتكلم بالفعل»[11]. ويتضح من هذا أن المتكلم عندما ينطق بالفعل يشير إلى شيئين : مكانة وتوقيت الحدث بالنسبة للحظة التكلم، فهذا التوقيت هو ما يعرف بالزمن في الفعل، ولحظة التكلم هي النقطة الأساسية في التمييز بين أزمنة الفعل فهي تقسم المسار الزمني إلى ثلاثة أقسام رئيسة أولها مكان نقطة التكلم في هذا المسار وهو زمن الحال وثانيها ما قبل نقطة التكلم وهو الزمن الماضي وثالثها ما بعد نقطة التكلم وهو الزمن المستقبل، ويمكن تصوير ذلك في الشكل الآتي :

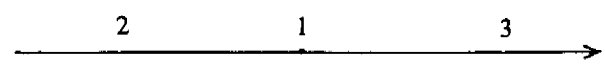

(1) زمن الحال، (2) الزمن الماضي، (3) الزمن المستقبل

ففعل الحال والاستقبال في اللغة العربية يحتمل الاشارة إلى الرقمين : 1 و2 أما الفعل الماضي فلا يشير إلا إلى رقم 2.

بقي لنا أن نشير إلى فعل في اللغة العربية غلبت عليه الدلالة على الزمن وهو الفعل «كان» فهذا الفعل مؤشر زمني للجملة الاسمية لخلوها من الدلالة على الزمن الماضي والمستقبل فعندما نقول «خالد مدرس» فإن دلالة الاسم المشتق ــ عند الاطلاق ــ تنصرف إلى الحال فإذا أردنا المعنى نضيف «كان» إلى الجملة ونقول «كان خالد مدرسا» وإذا أردنا الاستقبال نقول سيكون خالد مدرسا.

(ب) الحدث «action»

الحدث في اللغة مأخوذ من قولنا حدث أي وجد بعد العدم قال صاحب القاموس «حدث حدوثا وحداثة نقيض قَدُمَ»[12] والحدث في الفعل ما يمكن أحاسسه بأحد الحواس الخمس مثل القيام والكسر في قولنا «قام فلان» و «انكسر القيد» وللحدث في الفعل العربي نوعان رئيسيان هما : تمام الحدث وعدم تمام الحدث فالأول تدل عليه صيغة الماضي والثاني تدل عليه صيغة الحال والاستقبال.

والجدير بالملاحظة هنا التمييز بين الزمن الماضي وتمام الحدث فصيغة الزمن الماضي قد تدل على تمام الحدث في الماضي أو في الحال، أما دلالتها على تمام الحدث في الزمن الماضي فقد مر في قولنا «انكسر القيد» وأما دلالتها على تمام الحدث في الحال فيظهر في قولنا عند إقامة الصلاة مثلا «قد قامت الصلاة» فهذه الصيغة وهي «قامت» نستعملها أثناء إقامتنا للصلاة أي حال إقامتنا لها فهي بالرغم من أنها صيغة للماضي تقرر حدثا وقع في الحال. أما عدم تمام

(11) أنظر : Semantics. John Lyons. p. 638

(12) القاموس المحيط. مادة. حدث.

الحدث فله أنواع وهي إما أن يكون الحدث مستمرا أو متكررا «عادة» أو حقيقة علمية وهذه الأنواع الثلاثة تدل عليها صيغة الحال والاستقبال وأمثلتها كما يلي :

1 ــ استمرار الحدث : الطالب يكتب إجابة السؤال الأول.

2 ــ تكرار الحدث «عادة» : الأستاذ يسافر كل سنة.

3 ــ حقيقة علمية : الشمس تطلع من المشرق.

لهذا يمكن القول بأن الفعل في اللغة العربية ينقسم من حيث الحدث إلى قسمين هما : تمام الحدث وتدل عليه صيغة الماضي، وعدم تمام الحدث وتدل عليه صيغة الحال والاستقبال «المضارع» وينضوي تحت هذا النوع استقرارية الحدث وتكرار الحدث «كونه عادة» وكونه حقيقة علمية. وهنا التقسيم للفعل في اللغة العربية وتفريعاته التي سنذكرها فيما بعد هو المعروف بالحدثية «aspect»[13].

(4) تصنيف صيغة الفعل من حيث الحدث :

بعد أن تبين لنا معنى الفعل من ناحية الحدث والزمن يجدر بنا الآن أن نفرق بين أصناف الفعل من حيث الحدث، فنحن على بينة بأن الأفعال : «علم» و«قطع» و«انتقل» و«نام» أفعال ماضية. غير أننا لم نشر إلى الفرق بينها ولم نتتبع أصنافها الدلالية من حيث الحدث لذلك سنورد هنا مجموعات من الأفعال يظهر لنا فيها الفرق بين الأفعال في الدلالة على الحدث :

المجموعة الأولى : الأفعال الحدثية وغير الحدثية

(1) نقول :

كتب التقرير بعناية.
قطع الزجاج بعناية.
قرأ النص بعناية.

(2) ولا نقول :

علم الخبر بعناية.
فهم الدرس بعناية.
عرف الاسم بعناية.

فالأفعال في (1) أفعال حدثية أما الأفعال في (2) فهي أفعال وصفية لا تقبل الجار والمجرور والظرف الذي يدل على تؤدة وتريث في إنجاز الحدث إذ لا حدث فيها فينجز ويمكن اقتران هذه الأفعال بالصفة لأنها من طبيعتها فنقول :

(2) أ ــ علم الخبر جيدا.
فهم الدرس جيدا.
عرف الاسم جيدا.

ولا نقول :

ب ــ كتب التقرير جيدا.
قطع الزجاج جيدا.
قرأ النص جيدا.

إلا أن نقول :

ج ــ كتب التقرير كتابة جيدة.
قطع الزجاج قطعا جيدا.
قرأ النص قراءة جيدة.

حينئذ يكون الموصوف المصدر وليس الفعل.

المجموعة الثانية : الأفعال الحدثية التي تدل على نشاط مستقر، والأفعال الدالة على وقوع الحدث برهة وجيزة.

---

(13) أنظر : «Contrastive analysis of Arabic and English verbs in tense aspect and structure». رسالة دكتوراه لكاتب هذا البحث حضرت بجامعة ميشغان بأمريكا. آنار بر 1983.